تحرك عاجل

ستة صحفيين مُحتجزون ظلمًا يتعرَّضون للتعذيب

في 28 و29 سبتمبر/أيلول 2026، ألقت قوات الأمن المصرية القبض على ستة صحفيين يعملون في منصة متصدقش المستقلة المتخصصة بالتحقق والتدقيق الإخباري، وهم: محمد أشرف أبو عميرة، وعبد الله قدري، وإسلام بركات، وعمر هلال، ومحمد محمود، ومحمد عادل. وبعد القبض عليهم، تعرضوا للاختفاء القسري لفترات تراوحت بين خمسة وستة أيام، واحتُجزوا في أماكن لم يُفصح عنها، ومُنِعوا من الاتصال بأسرهم ومحاميهم. وعلمت منظمة العفو الدولية أن جميع الأشخاص الستة تعرَّضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي أفراد الأمن خلال تلك الفترة، لإجبارهم على تسجيل أقوال تُدينهم على مقطع فيديو. وفي وقت كتابة هذا التحرك، كان محمد أشرف أبو عميرة محتجزًا في سجن العاشر من رمضان، بينما كان الصحفيون الخمسة الآخرون محتجزين في سجن بدر، على ذمة التحقيقات في تهم تتعلق بالإرهاب و"نشر أخبار كاذبة" بسبب عملهم الإعلامي. ويجب على السلطات أن تُفرج فورًا وبدون قيد أو شرط عن هؤلاء الصحفيين، حيث أنهم مُحتجزون لمجرد عملهم الإعلامي وممارستهم لحقهم في حرية التعبير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام محمد شوقي عياد

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

الفاكس: 4716 2577 202+

إكس: *EgyptianPPO@*

السيد المستشار،

تحية طيبة وبعد...

*أبعثُ إلى سيادتكم بهذه الرسالة للتعبير عن القلق البالغ بشأن الاحتجاز التعسفي لستة صحفيين يعملون في منصة متصدقش، وما ورد من أنباء عن تعرُّضهم للتعذيب، وهم: **محمد أشرف أبو عميرة**، و**عبد الله قدري**، و**إسلام بركات**، و**عمر هلال**، و**محمد محمود**، و**محمد عادل**. وبعد القبض عليهم يومي 28 و29 سبتمبر/أيلول 2026، احتُجز الصحفيون لمدد تراوحت بين خمسة وستة أيام في أماكن لم يُفصح عنها، بينما أخفت السلطات*

أماكنهم عن أُسرهم ومحاميهم. وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول 2026، مَثُل الصحفيون أمام نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معهم. وذكر أحد أعضاء فريق الدفاع أن الصحفيين الستة قالوا، أثناء استجوابهم أمام نيابة أمن الدولة العليا، إن أفراد من قطاع الأمن الوطني أخضعوهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم في منشآت تابعة لقطاع الأمن الوطني، بما في ذلك الضرب والصدمات الكهربائية والتهديد بإيذاء أسرهم. وخلال استجواب الصحفيين في قطاع الأمن الوطني، كانوا جميعًا معصوبي الأعين، بينما كُبلت أيادي بعضهم بالأصفاد خلف ظهورهم. وأجبرهم أفراد قطاع الأمن الوطني على أن يقرأوا جهرًا بيانات مُعدة مسبقًا تدينهم بينما كان يجري تصويرهم. كما هدد أفراد قطاع الأمن الوطني بإخضاع الصحفيين لمزيد من التعذيب إذا كشفوا عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. وقد طلب محامو الصحفيين من النيابة العامة التحقيق في تعرُّضهم للاختفاء القسري والتعذيب، واستجواب أفراد الأمن المسؤولين عن القبض عليهم واحتجازهم، وإحالة الصحفيين إلى مصلحة الطب الشرعي لتوثيق إصاباتهم. وبعد استجواب الصحفيين، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسهم لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي 14 أكتوبر/تشرين الأول 2026، تم تجديد حبسهم الاحتياطي لمدة 15 يومًا أخرى.

وفقًا لما ذكره محامو الصحفيين، يواجه الصحفيين الستة اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، صُنّفت على أنها جماعة الإخوان المسلمين، وارتكاب جريمة من جرائم "تمويل الإرهاب"، واستخدام حساب على شبكة المعلومات للترويج لأفكار جماعة إرهابية، ونشر "أخبار وبيانات كاذبة". تجدر الإشارة إلى أنه يُعاقب على تهمة "تمويل الإرهاب" بعقوبة الإعدام. وقد استجوب وكلاء النيابة الصحفيين بشأن العاملين في المنصة، والقرارات المتعلقة بالتحرير الصحفي، وأساليب التحقُّق، بالإضافة إلى تاريخهم الشخصي وآرائهم السياسية والدينية. وخلال الاستجواب، أوضح الصحفيون أن عملهم يشمل التحقُّق من المعلومات، بما في ذلك المعلومات المُستقاة من مصادر رسمية.

أحثكم على الإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن جميع الصحفيين الستة، وإسقاط كل التهم المُوجَّهة إليهم، حيث إنها لا تستند سوى إلى ممارسة حقهم في حرية التعبير وعملهم الإعلامي. وإلى حين الإفراج عنهم، يجب ضمان حمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الأعمال الانتقامية ضدهم أو ضد أسرهم بسبب الإبلاغ عن الانتهاكات؛ والسماح لهم بالاتصال بأسرهم بانتظام، والاتصال بمحاميهم بسرية، والحصول على أي رعاية صحية يحتاجونها؛ والتأكُّد من أن ظروف احتجازهم تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء. وأخيرًا، ينبغي إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وفعَّالة على وجه السرعة في ادعاءاتهم بالتعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وللاختفاء القسري.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

متصدقش هي منصة مصرية مستقلة متخصصة بالتحقق والتدقيق الإخباري وإعداد تحقيقات استقصائية. ويشمل عمل المنصة التدقيق في البيانات والتصريحات الرسمية، وإعداد تقارير عن المسائل التي تهم الرأي العام. فعلى سبيل المثال، تحقَّقت المنصة من صحة ادعاءات رسمية بشأن أعداد اللاجئين والمهاجرين في مصر، وكذلك تصريحات حكومية عن الإنفاق على الصحة والتعليم. وفي عام 2023، احتُجز أحد محرري المنصة، ويُدعى كريم أسعد، لمدة يومين تقريبًا في ما يتصل بتغطية المنصة لضبط طائرة خاصة في زامبيا عقب وصولها قادمةً من مصر. ويشكل الصحفيون الستة الذين قُبض عليهم في سبتمبر/أيلول 2026 جميع أفراد فريق تحرير المنصة العاملين داخل مصر.

ألقت قوات الأمن القبض على الصحفيين في سلسلة من المداهمات التي بدأت في وقت متأخر من يوم 28 سبتمبر/أيلول 2026 واستمرت يوم 29 سبتمبر/أيلول 2026. وقُبض على محمد أشرف أبو عميرة وعبد الله قدري في منزليهما بمحافظة الجيزة، بينما قُبض على إسلام بركات وعمر هلال في منزليهما بمحافظتي الغربية وبورسعيد، على التوالي. وقُبض على محمد محمود ومحمد عادل في شوارع القاهرة. وخلال مداهمات المنازل، صادر أفراد الأمن الهواتف وأجهزة الحاسوب، بما في ذلك الأجهزة التي تخص الأقارب، بدون إبراز أوامر اعتقال رسمية أو إبلاغ الأُسر بالمكان الذي كانوا يقتادون إليه الصحفيين. وذكر أحد أعضاء فريق الدفاع أن المحامين طلبوا من نيابة أمن الدولة العليا إدراج ما رواه الصحفيون عن التعرُّض للتعذيب والإجبار على الإدلاء بإفادات مُسجلة باعتبارها شكاوى رسمية، والتحقيق في ملابسات القبض عليهم واختفائهم القسري. كما طلب المحامون من النيابة إحالة الصحفيين إلى مصلحة الطب الشرعي لإثبات ما بهم من إصابات، وتقديم المسؤولين عن التعذيب للمحاكمة. لم ترد النيابة على هذه الطلبات؛ وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول 2026، أصدرت النيابة العامة بيانًا ادعت فيه أن منصة متصدقش تعمل باعتبارها لجنة إعلامية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، واستشهدت بأدلة من "اعتراف" أحد الصحفيين، ومن تحويلات مصرفية، ومراسلات إلكترونية. كما ذكر البيان أنه لم تكن هناك إصابات ظاهرة على الصحفيين الستة، وأن فحوص الطب الشرعي التي أُجريت لثلاثة منهم لم تتوصل إلى وجود أي إصابات أو آثار عنف. تعقيبًا على بيان النيابة العامة، قالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، التي يتولى محاموها تمثيل الصحفيين، إن النيابة قدمت الإجراءات الوظيفية المشروعة والمراسلات الصحفية العادية باعتبارها أدلةً على أنشطة إجرامية.

في وقت كتابة هذا التحرك، كان خمسة من الصحفيين مُحتجزين في سجن بدر 1، بينما كان محمد أشرف أبو عميرة مُحتجزًا في سجن العاشر من رمضان 4. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية أوضاع الاحتجاز القاسية واللاإنسانية داخل السجون المصرية، بما في ذلك عدم كفاية سُبل الحصول على الرعاية الصحية، وعدم كفاية الطعام والمياه الصالحة للشرب، والحرارة الشديدة خلال فترات الصيف، والقيود المفروضة على الزيارات العائلية، وقلة الفرص المتاحة للترِّيض خارج الزنازين. وفي سجن بدر، وثَّقت منظمة العفو الدولية أيضًا

المراقبة المستمرة بالكاميرات والإضاءة بمصابيح فلورية، والتفتيش الجسدي المُهين، والقيود المفروضة على مواد القراءة والمراسلات. وفي يونيو/حزيران 2024، بدأ عشرات السجناء في سجن بدر 1 إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على ظروف الاحتجاز. وردت السلطات بإجراءات عقابية، بما في ذلك النقل إلى سجون بعيدة، وتعمُّد قطع الكهرباء والمياه. ومنذ أن أعلنت السلطات، في 30 سبتمبر/أيلول 2026، تأجيل تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد لمدة عام، شارك سجناء في مختلف أنحاء مصر، بما في ذلك في سجن بدر 1، في احتجاجات وإضرابات بعد أن تحطمت آمالهم في الإفراج عنهم بموجب الحد الأقصى الأقصر للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية الجديد.

يأتي القبض على الصحفيين الستة في ظل حملة قمع مستمرة على وسائل الإعلام المستقلة في مصر. فمنذ عام 2016، زادت السلطات من إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام، وأخضعت عشرات الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين للقبض والاحتجاز بصورة تعسفية، وللمحاكمة بتهم لا أساس لها تتعلق بالإرهاب، وللفصل من العمل بسبب التعبير عن آراء انتقادية. وداهمت قوات الأمن عددًا من المنصات الإعلامية الإلكترونية المستقلة، بينما حجبت السلطات مئات المواقع على الإنترنت. وأدى التشريع المتعلق بالإعلام والمواقع الإلكترونية، الذي أُقر في عام 2018، إلى توسيع نطاق صلاحيات السلطات للتحكم في المحتوى الإعلامي، وتقييد العمل الإعلامي، وفرض عقوبات بالسجن على التعبير عبر الإنترنت. ومن بين المحتجزين تعسفيًا الصحفي توفيق غانم، الذي قُبض عليه في مايو/أيار 2021 في ما يتصل بعمله الإعلامي السابق، واحتُجز في سجن بدر 1، حيث حُرم من الرعاية الصحية الكافية. وبعد قضاء حوالي خمس سنوات رهن الاحتجاز، أُحيل إلى المحاكمة في عام 2026. وأثار القبض على الصحفيين الستة من منصة متصدقش احتجاجات تضامنية، بما في ذلك اعتصام في نقابة الصحفيين المصرية، في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2026، للمطالبة بالإفراج عنهم. وبعد يومين، أي في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026، خضعت الصحفية رشا عزب، التي شاركت في الاعتصام، للتحقيق بشأن تعليق على وسائل التواصل الاجتماعي انتقدت فيه وزارة الداخلية، واتُهمت بالترويج لأعمال إرهابية، وأُفرج عنها بكفالة قدرها 10,000 جنيه مصري.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية والإنكليزية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 أبريل/نيسان 2027
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الأسماء وصيغ الإشارة المُفضَّلة: محمد أشرف أبو عميرة، عبد الله قدري، إسلام بركات، عمر هلال، محمد محمود، محمد عادل (صيغ المُذكر)